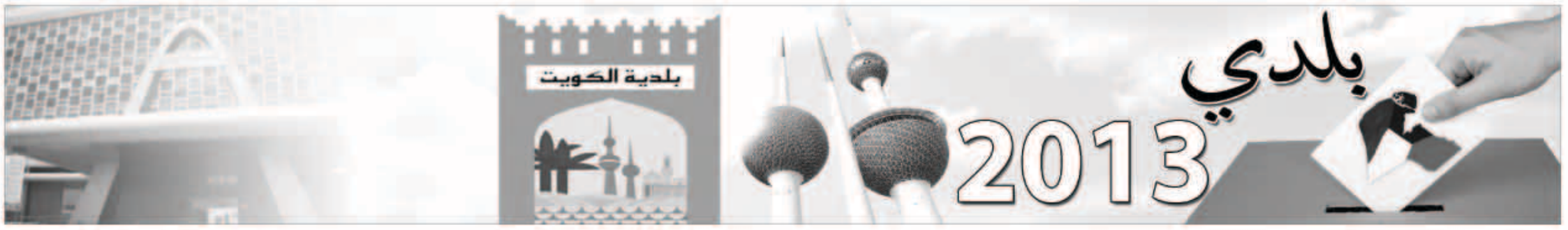

للتصدي لمحاولات استغلال المناسبة في الترويج لمواد غذائية فاسدة

البلدية تشدد الرقابة على شركات التجهيزات الغذائية خلال انتخابات المجلس البلدي

أكد المدير العام لبلدية الكويت المهندس أحمد الصبيح تشديد الرقابة على جميع شركات التجهيزات الغذائية والمطاعم خلال فترة انتخابات المجلس البلدي 2013 بهدف التصدي لمحاولات البعض من استغلال المناسبة في ترويج مواد غذائية غير مطابقة للاشتراطات الصحية.

وقال الصبيح لوكالة الانباء الكويتية «كونا» أمس ان البلدية مستمرة بحملاتها التفتيشية على جميع المحال والمراكز والمخازن الغذائية على مدار الساعة.

وبين أن زيادة وتيرة هذه الحملات تأتي لردع اصحاب النفوس الضعيفة الذين يقومون بتصريف مواد غذائية فاسدة أو منتهية الصلاحية في الفنادق او المطاعم او مراكز البيع المختلفة.

وأشار الى أن البلدية ستكثف حملاتها على جميع الشركات الغذائية ليس فقط للاطمئنان على صلاحية المواد الغذائية بل والكشف على المواد الغذائية استباقي واحترازي في المحافظات الست مثمنا جهود المفتشين بمختلف مواقعهم والتي أسهمت في الارتقاء بالمعايير الصحية في المرافق الخدمية ذات الصلة بالمجتمع.

■ الصبيح: البلدية مستمرة في حملاتها التفتيشية على جميع المحال والمخازن الغذائية على مدار الساعة

■ زيادة وتيرة الحملات تأتي لردع أصحاب النفوس الضعيفة الذين يقومون بتصريف بضائع فاسدة

أحمد الصبيح

ودعا الصبيح أصحاب المتاجر والمحال والأسواق الغذائية الى ضرورة التأكد من استيفاء الوسائل الخاصة بنقل المواد الغذائية للاشتراطات الصحية مؤكدا ضرورة تعاون المواطنين والمقيمين مع البلدية والاتصال بها في حال وجود شبهات او تلاعب من قبل بعض التجار او الموزعين او من مراكز البيع أي كانت صفتها.

للتأكد من حصول العاملين فيها على الشهادات الصحية.

واكد ان دور البلدية في الفحص

المديني: برنامج للأي فون خاص بالبلدية والخطوة القادمة على الأندر ويد

الجهاز التنفيذي للبلدية يتواصل مع المواطنين عبر «فيس بوك» لطرح الأسئلة

قام مدير إدارة النظم والمعلومات م. طارق المديني بتدشين صفحة خاصة للبلدية على موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك تختص بكل ما يهم المواطن وفتح المجال لطرح الأسئلة والاستفسارات وعرضها والرد عليها من قبل المسؤولين والإدارات المعنية، مؤكدا على الدور الفني التي تلعبه الإدارة في مواقع التواصل الاجتماعي التي أصبحت تشغل مساحة كبيرة من حياتنا اليومية، مطالبا مساهمة المسؤولين والإدارات المختصة على سبيل المثال إدارة خدمة المواطن بالاهتمام بالصفحة والرد على جميع الاستفسارات عن طريق إرسال الأسئلة لكل إدارة أو قسم وتوصيل الرد للقارئ عن طريق البرنامج الموجود على الصفحة لضمان فاعليتها وتأدية الهدف منها، كما تم وضع الإحصاءات الخاصة بإدارة البحوث والتخطيط والدراسات الخاصة بالبلدية واستطلاعات الرأي والأنشطة الخاصة والإنجازات.

وناد المديني لمشاركة جميع الإدارات في خدمة التواصل الاجتماعي لأن إدارة النظم والمعلومات يخصها الجانب الفني فقط ودعمه وعمل البرامج عليه ويأتي الدور الأهم والأكبر على باقي الإدارات المعنية في كيفية إدارة تلك البرامج والاستفادة منها. علما بان الإدارة تقوم حاليا بإصدار برنامج خاص بالبلدية على شركة أبل الخاصة بالأي فون كخطوة أولى ومنها إلى برامج خاصة بجميع الأجهزة الحديثة التابلت والأندرويد يتم فيه عرض الأخبار الخاصة بالبلدية فور حدوثها وطرحها بوسائل الإعلام وعرض كل ما يخص البلدية لتفيد المواطن.

طارق المديني

ومن جهة أخرى قال ان بلدية الكويت تعتبر أهم المؤسسات الحكومية في خدمة GIS» ومصدرا للخرائط وهي تعد المصدر لكل وزارات الدولة لأنها الجهة المختصة بذالك متمثلة في إدارة المساحة وإدارة التنظيم فتقوم بعمل الخرائط وتحديد المناطق وتوزيع القسائم والتنظيم بينها وعمل الشوارع، ومن أهم الأدوار لإدارتنا في مجال «GIS» هو عمل برنامج على موقعنا للمواطنين يستطيع أن يبحث بداخلة عن أي منطقة، معلم سياحي، مجمع تجاري و باسماء الشوارع وهذا البرنامج يجدد تلقائيا كل فترة بمشاركة الإدارات المعنية في آخر التحديثات على الخرائط حيث تعد خرائط البلدية من أدق الخرائط للدولة ويتم تطويرها وصيانتها وتعميمها على جميع وزارات الدولة.

وأكد المديني أن التوجه القادم للبلدية ومشروعها المستقبلي هي نظام الأرشفة الإلكترونية الكاملة للبلدية والعمل على أرشفة جميع الأوراق داخل البلدية سواء كانت ملفات خاصة بالموظفين أو ملفات بناء أو مخططات هندسية أي جميع الأوراق المتداولة بالبلدية، مشيرا إلى أن يكون التوجه هو «بلديةpaperless» أي بلدية بدون أوراق لتقليص الدورة المستندية والمكتبية التابعة لكل إدارة، فقد قامت الإدارة بمخاطبة جميع الإدارات البلدية لإرسال التخصيص الوظيفي التابع لها وطريقة سير الدورة المستندية فيها لعمل برامج خاصة بكل إدارة حتى يكون التعامل إلكترونيا، مؤكدا أنه تم تطبيق برامج في بعض الإدارات على سبيل المثال إدارة المساحة وإدارة الملكية العقارية، فقد تم عمل الدورة المكتبية إلكترونيا وبعد الانتهاء منها وإرسال المعاملة للسجل العام تقوم البلدية بإرسال رسالة نصية إلى صاحب المعاملة لمتابعة معاملته وإرسال رسالة أخرى وقت مخاطبة وزارة العدل أو التجارة وغيرها من بعض الوزارات لتسهيل الدور على المواطن لمتابعتها، وتم هذا بمعظم الإدارات التي نتعامل مع المواطنين.

طالب بضرورة تشجيع مشاريع الشباب

الماجدي: التشريعات وحدها قادرة على ردع تجار الأغذية الفاسدة

أعلن مرشح المجلس البلدي في الدائرة الانتخابية الثامنة عارف دليم الماجدي أنه سوف يعمل ويجتهد لمحاربة الفساد خصوصا التصدي لتجار الأغذية الفاسدة من خلال تفعيل القوانين البلدية الرادعة لمن تسول له نفسه الاتجار في صحة البشر، مشددا على ضرورة وضع حد لقضية الأغذية الفاسدة التي انتشرت في البلاد وكبح جماح التجار الفاسدين الذين لا يهمهم صحة الناس، بل انتفاخ جيوبهم من المال.

بين الماجدي في تصريح صحافي أن انتشار الأغذية الفاسدة في المطاعم والمحلات التجارية أصبحت تشكل هاجسا لدى المواطنين والمقيمين، مشيرا الى أن التصدي لها يحتاج الى سن تشريعات لمحاصرة كل من تسول له نفسه إدخالها الى البلاد، والقضاء على ظاهرة الفساد الغذائي والمواد الغذائية واللحوم الفاسدة، متمنيا أن يتم إعادة النظر في جميع التشريعات الخاصة بهذا الشان، لافتا الى ضرورة استحداث مختبرات متطورة في المجال الغذائي لسلامة وصحة كافة أصناف الغذاء، وجلب الأجهزة المتطورة التي تساهم بالكشف عن جميع الأغذية قبيل ترويجها للمستهلكين.

في موضوع آخر شدد الماجدي على أهمية فتح الفرص أمام الشباب واحتضان مشاريعهم للاستفادة من طاقاتهم وإبداعاتهم التي تخدم البلد وتساهم في النهوض بها إضافة الى تولي المناصب القيادية، كون الشباب هم عماد الوطن والمستقبل الزاهر، مبينا انه لا بد من الإسراع في بناء المنشآت الرياضية والصالات المغطاة بكل المرافق والخدمات لقطاع الشباب وتخصيص أراض صناعية وزراعية لهم بهدف التشجيع والدعم.

■ انتشارها في المطاعم والمحلات التجارية أصبح يشكل هاجساً مؤرقاً للمواطنين والمقيمين

عارف الماجدي

شددوا على ضرورة استقلاليته وتعزيز دوره التنظيمي

مواطنون: «البلدي» شريك مهم في رسم الملامح الهيكلية للبنى التحتية للبلاد

اجمع مواطنون على أهمية دور المجلس البلدي في الحياة العامة اذ ينظم هذا الجهاز «المنتخب» الشؤون الحيوية للمواطنين في كثير من المدن حول العالم ويساهم في رسم الملامح الهيكلية لمجمل البنى التحتية في البلاد.

وشدد مواطنون كويتيون في لقاءات متفرقة مع «كونا» على ضرورة استقلالية المجلس البلدي وتعزيز دوره التنظيمي عبر مراجعة بعض التشريعات.

وأكد هؤلاء أهمية تفعيل دور لجان المجلس والنظر الى الاستعانة بجمعيات النفع العام واستشارة الاختصاصيين من مختلف المجالات داعين في الوقت ذاته الى «فك التشابك» بين اختصاصات البلدية والجهات الحكومية الأخرى.

وقال سالم حمد المويزري «موظف حكومي» ان المجلس البلدي يعد في دول العالم عصب الحياة لما له من دور كبير في حياة المواطن مشددا على ضرورة تفعيل دور لجان المجلس البلدي والاخذ بتوصياتها وقراراتها من قبل الجهاز التنفيذي بالبلدية.

وطالب المويزري بزيادة عدد اعضاء المجلس البلدي المنتخبين بواقع اثنين عن كل دائرة وزيادة عدد الأعضاء المعينين من قبل مجلس الوزراء والاستعانة باعضاء من جمعيات النفع العام كمستشارين وبمساواة عضو المجلس البلدي بنائب مجلس الامة في ما يخص المخصصات المالية.

واضاف ان المجلس البلدي منتخب ولابد ان يكون سيد قراراته معتبرا ان دوره لايقل أهمية عن دور مجلس الأمة.

من جهته قال علي فاضل القلاف «موظف حكومي» بصفة عامة أداء المجلس البلدي السابق لا يرتقي الى طموح المواطنين وهذا ليس تقاعسا من اعضائه ولكن الاشكالية في القوانين المتعلقة بعمل المجلس وخاصة قانون رقم 5 لسنة 2005 الذي يحد من صلاحيات الرئيس والاعضاء ويشل قرارات المجلس ليتحول الى مجلس استشاري.

وشدد القلاف على ضرورة ان يعمل المجلس القادم على تكثيف العمل من خلال انجاز القضايا العالقة واقامة الورش بشكل دوري لمعالجة الظواهر السلبية والقضايا التي تهم المواطن والارتقاء بمستوى الخدمات والاهتمام بالبيئة والبنية التحتية للمناطق السكنية.

وتطرق الى أهمية مراجعة بعض التشريعات التي يمكن من خلالها فك التشابك بين الأجهزة الحكومية والبلدية من جهة ومن جهة اخرى بين قطاعات البلدية المختلفة.

بدوره طالب شاهر الهزيم «موظف بالقطاع الخاص» بان تكون هناك مميزات اضافية لاعضاء المجلس البلدي وزيادة عدد سكرتارية الاعضاء لما يقارب عشرة سكرتارية بدلا من خمسة حيث يتحمل هذا العضو مسؤولية دائرة كاملة.

ودعا الهزيم الى مساواة اعضاء المجلس البلدي مع نواب مجلس الامة خصوصا ان عضو البلدي مطلوب منه مهام لا تقل اهمية عن نائب مجلس الامة.

من جانبه قال عبدالوهاب العلي «موظف مصرفي» ان من ابرز متطلبات المواطنين حل المشكلة الإسكانية مشيرا الى وجوب ايجاد مناطق جديدة في مختلف انحاء البلاد وعرضها على المجلس البلدي.

واكد العلي ان الروتين الحكومي هو من يقف وراء معاناة المواطن حيث ينتظر المواطن لفترات تصل الى 15 عاما للحصول على سكن خاص.

وطالب بالسماح بالبناء العمودي «زيادة الادوار» للقسائم التي لا تتجاوز مساحتها الـ300 متر مربع مشيرا الى ان المساحة الكلية لهذه القسائم محدودة ولا تتحمل حجم الاسرة وعدد افرادها.

وتطرق الى قانون اشراك القطاع الخاص في بناء المدن الجديدة والذي اقر في سنة 2012 قائلا ان هذا المرسوم لم ير النور الى اليوم و «اننا لم نر اي مدن جديدة» مشددا على ضرورة تبني هذا المشروع من أجل وضع حلول جذرية للأزمة الاسكانية.

واوضح العلي ان مسؤولية تحسين الخدمات في المناطق يقع على كاهل اعضاء مجلس البلدي مضيفا ان الخدمات لاترقى الى المستوى المنشود وخصوصا ما يتعلق بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة.

وقال ان المواطن الكويتي يتطلع الى زيادة المشاريع الخدمية والاهتمام بتوفير الحد الأدنى منها كالانارة وبناء المراكز الصحية ووجود محطات تعبئة الوقود ناهيك عن زيادة أعداد الحدائق والنظافة وتراكم النفايات والمخلفات الانشائية أمام المنازل والمحال التجارية.

من ناحيته طالب عبدالعزيز الكندري «محامي» أعضاء المجلس البلدي المقبل 2013 بالمزيد من الاهتمام تجاه دوائرهم الانتخابية والنظر في مشاكلهم وايجاد الحلول لها مشددا على ضرورة الاستفادة من الوفرة المالية في ميزانية الدولة لانجاز المشاريع والخطط التنموية للبلاد.

وتمنى الكندري ان يكون المجلس البلدي القادم قادرا على التغيير عبر أعضائه المنتخبين والمعينين لصالح الوطن والمواطن.

من جهته لفت علي العمار «موظف حكومي» الى تكريس مبدأ التجديد بان يكتفي عضو المجلس البلدي بخوض دورة واحدة فقط لاتاحة المجال لأبناء الدائرة بخدمة الدائرة ومتطلباتها.

وقال العمار ان على عضو المجلس البلدي المقبل 2013 ان يعي تماما ان ناخبيه يراقبون اداءه ومدى تحقيق مطالبهم لاسيما ان الجلسات واعمال اللجان منقولة «تلفزيونيا».

بدوره طالب جاسم بو خضور «متقاعد» بتطوير الاماكن التراثية في البلاد والحفاظ عليها وتطويرها متى ما سنحت الفرصة لذلك وجعلها أماكن سياحية. وتمنى بوخضور بان يتم التسهيل على المجلس البلدي المقبل لاسيما عمل لجنة التسميات لكي يكون هناك انصاف للجميع في هذا الشان.

من جانبه قال سعد لافي المطيري «موظف حكومي» ان بعض المناطق القديمة في البلاد تحتاج لاعادة تنظيم واستملاك وتثمين أسوة ببعض المناطق التي أخذت دورها في هذا الأمر حيث اصبحت بعض المناطق في الكويت مناطق نائية و«غزاها العزاب» مشيرا الى ما يترتب على ذلك من مشاكلات امنية.

واوضح المطيري ان هناك مجموعة من المناطق التي تحتاج الى اعادة تنظيم واستملاك ومن ثم تثمينها مثل مناطق «الواحة والسالمية وجليب الشيوخ والفروانية وخيطان». وطالب أعضاء المجلس البلدي المقبل بوضع حلول ناجعة لهذه الاشكالية التي ارهقت المواطن الكويتي وعائلته و«جعلت منه غريبا في بلده» وسط تزاحم الكم الهائل من العمالة الوافدة في مناطقهم التي هجرها البعض وتم تأجيرها للعمالة الآسيوية وغيرها.

وتطرق الى منطقة جليب الشيوخ التي تعد من اكثر المناطق ازدحام بالعمالة الاسيوية وخاصة التي تقيم بصفة غير شرعية ما ساهم في نشر سلوكيات «منحرفة» واعمال منافية للآداب والاخلاق الانسانية.

وطالب بتدخل حازم من مسؤولي الدولة ووضع حد لمثل هذه الأمور من خلال متابعة مشروع المدن العمالية موضحا ان هذه المدن ستكون الحل الوحيد لانقاذ المواطنين من تسيب العمالة الوافدة الآسيوية وتنظيم وحصر مساكنهم وخدماتهم.

من جهته شدد ماجد علي الخالدي «طالب جامعي» على ضرورة وضع الخطط المدروسة للانتهاء من مشاكل الازدحامات المرورية التي باتت تعاني منها جميع شوارع وطرقات وتقاطعات الكويت خصوصا في اوقات الذروة.

واضاف الخالدي ان اعداد طلبة الجامعة بشكل خاص في تزايد مستمر والطرق مازالت على ما هي عليه منذ زمن بعيد مما يوجب على المسؤولين اعادة النظر في تنظيم الشوارع وخصوصا في المناطق الجديدة والاخذ بعين الاعتبار توسعة شوارعها مع دراسة الامور الفنية لمواكبة المنظومة المرورية والبنية التحتية.

وتطرق الى مراعاة الجدول الزمني لاقامة اي مشروع مروري من حيث التنفيذ الفعلي حتى لا تطول مدة التنفيذ مؤكدا اهمية تعزيز التنسيق بين وزارة الأشغال والمرور والبلدية والتعاون فيما بينها.

من جانبه اكد فيصل بن طوالة «موظف في القطاع الخاص» على ضرورة ان يتم وضع اقتراحات لتطوير المناطق البرية من حيث توفير الخدمات الارشادية والنظافة مطالبا بتمديد فترة التخييم خاصة وانها المتنفس الوحيد للكويتيين في مثل هذه الأشهر من السنة.

واضاف ان هناك بعض المناطق البرية اصبحت غير صالحة لاقامة المخيمات مطالبا بتضافر جهود القطاع الخاص وجمعيات النفع العام والجهات الحكومية المختلفة للتنسيق فيما بينها والعمل على حماية البيئة الصحراوية.

■ العلي: حل المشكلة الإسكانية من أبرز متطلبات المواطنين ولابد من مناطق جديدة في كل أنحاء الكويت

■ الكندري: نتمنى أن يكون المجلس القادم قادراً على التغيير عبر أعضائه المنتخبين والمعينين

■ العمار: تكريس مبدأ التجديد بأن يكتفي عضو المجلس بخوض دورة واحدة فقط

■ بو خضور: الحفاظ على الأماكن التراثية وتطويرها متى ما سنحت الفرصة

■ لابد من تفعيل دور لجان المجلس والاستعانة بجمعيات النفع العام واستشارة الاختصاصيين

■ المويزري: ضرورة الأخذ بتوصيات لجان المجلس وقراراتها من جانب الجهاز التنفيذي

■ القلاف: أداء البلدي لا يرتقي إلى الطموح ليس تقاعساً من أعضائه ولكن للاشكالية في قوانينه

■ الهزيم: مساواة أعضائه بنواب الأمة فمهامهم لا تقل أهمية عن دور ممثلينا تحت القبة

المجلس البلدي أدى ادوارا تنظيمية كبيرة طوال مسيرته